المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

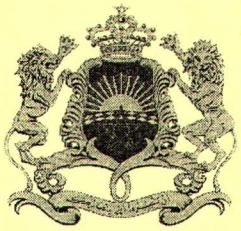

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2011

الأمانة العامة

قسم اللجن

الولاية التشريعية 2006-2015

السنة التشريعية 2010-2011

دورة أكتوبر 2010

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر، تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية،حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2011.

وهكذا،عقدت اللجنة برئاسة رئيسها المستشار المحترم السيد عبد المجيد لهاشي، وبحضور السيد الطيب الشرقاوي وزير الداخلية، والسيد سعد حصار كاتب الدولة في الداخلية، وعدد أطر الوزارة اجتماعين الأول يوم الاثنين 6 دجنبر 2010 والثاني يوم الأربعاء 9 دجنبر 2010 خصصا لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة.

وقد تفضل السيد الوزير، بتقديم عرض مسهب استحضر في مقدمته،مضمون الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، والذي أحاط بكل الجوانب ذات الصلة بقضية

الوحدة الترابية للمملكة، تتقدمها مبادرة الحكم الذاتي، التي حظيت بدعم أممي ودولي، وشكلت بذلك منطلق مسار إيجابي وواقعي للتفاوض الأممي، بخصوص القضية الوطنية.

ونوه السيد الوزير، بالتعبئة والالتفاف الواسع، والمكثف الذي أبان عنهما المجتمع المغربي بمختلف شرائحه دعما لمبادرة الحكم الذاتي، فضلا عن الجهود التي مافتئت تبذل لدحض ومواجهة المحاولات اليائسة لخصوم المغرب في المحافل الدولية، والدعوة إلى رفع الحصار المضروب على المواطنين المغاربة بمخيمات تيندوف.

واعتبر السيد الوزير، المسيرة الشعبية المنظمة يوم 28 نونبر من السنة الجارية بمدينة الدار البيضاء، دليلا آخر على قوة ومصداقية التعبئة التي تجسد روح الإجماع الوطني، وتماسك جميع مكوناته الحزبية والنقابية والجمعوية والإعلامية للدفاع عن وحدة المغرب الترابية،والتصدي بقوة للخصوم والمؤامرات المفتعلة من طرفهم، والتي تعد أحداث العيون الأخيرة إحدى تجلياتها.

هذا،وقد تضمن عرض السيد الوزير،بالإضافة إلى ماسلف جملة من القضايا،والاهتمامات التي تدخل ضمن اختصاص وزارة الداخلية،والمصالح التابعة لها.

وللوقوف على مزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى نص العرض، المرفق بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

في إطار المناقشة العامة، للمحاور والأفكار التي جاء بها عرض السيد وزير الداخلية، أدلى السادة المستشارون،من خلال مداخلاتهم بجملة من الملاحظات، والاستفسارات، تناولت عدة جوانب ذات الصلة باهتمام واختصاص وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها.

ويمكن إيجازها فيما يلي :

- دعم مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية كحل منطقي ومعقول لقضية وحدتنا الترابية، وتعبئة كل القوى الحية والإمكانيات اللازمة من أجل نصرتها خاصة في هذا الظرف الدقيق والحاسم الذي تتكتف فيه مناورات خصوم وحدتنا الترابية، وفي هذا الإطار تم التنويه بما قامت به قوات الأمن العمومي على إثر تدخلها الحكيم أثناء الأحداث التي شهدتها مدينة العيون، مع الترحم على شهداء الواجب الوطني.

- تساؤلات حول الكيفية والسرعة التي تكون بها مخيم "أكديم إيزيك" دون تدخل السلطات العمومية من جهة وعن مسؤوليات أطراف أخرى ساهمت بدورها في تأزيم الوضع الاجتماعي لسكان المنطقة من جهة أخرى.
- إدانة واستنكار تصرفات بعض الانفصاليين، وجانب من الإعلام الإسباني ومواقفه المعادية ضد وحدتنا الترابية، ودعوة جميع الفعاليات الوطنية خاصة الدبلوماسية الرسمية إلى جانب الدبلوماسية البرلمانية، الحزبية والنقابية والجمعوية والشعبية داخل المغرب وخارجه للدفاع عن وحدة المغرب الترابية وسيادته على أقاليمه الجنوبية المسترجعة.
- الرفض المطلق لموقف البرلمان الإسباني المنحاز والمعادي للحقوق السيادية والتاريخية للمغرب على أقاليمه الجنوبية.
- المطالبة بفتح نقاش وطني وبتبني فكرة الاستشارة الموسعة حول القوانين الانتخابية المؤطرة للاستحقاقات المقبلة ويتعلق الأمر بنمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي ونظام العتبة،وقانون الأحزاب.

- مراجعة وإعادة النظر في اللوائح الانتخابية واعتماد بطاقة التعريف الوطنية كوثيقة واحدة ووحيدة في عملية التصويت وكذا مراجعة التقيد بالسكن الاعتيادي.
- ضرورة التفكير في موقف موحد لمكونات الحقل الحزبي والسياسي يهدف إلى معالجة ظاهرة الترحال البرلماني.
- المطالبة بالرفع من تمثيلية النساء والشباب في الهيئات التمثيلية المنتخبة.
- السهر على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات المحلية.
- اعتبار الباقي استخلاصه عائقا في وجه تنمية الجماعات المحلية خصوصا ذات الانتظارات الكبيرة والموارد المحدودة.
- اقتراح يهدف إلى اعتماد النظام الرئاسي في الجماعات المحلية، والتعيين في مجلس المستشارين بناء على ما أفرزته نتائج الانتخابات الجماعية للأحزاب المشاركة فيها، مع أهمية تحديد مدة الانتداب الانتخابي الجماعي في ولايتين.
- ضرورة الإسراع في إخراج النظام الأساسي لغرف الصناعة والتجارة والخدمات، واعتبار هذه الأخيرة ممرا إجباريا لكل رخصة استثمار.

- تسجيل مجموعة من الاختلالات والملاحظات حول التدبير الجماعي من ذلك مثلا افتقاد العديد من الجماعات المحلية لمخطط جماعي للتنمية على الرغم من كونه أصبح إلزاميا بموجب الميثاق الجماعي المعدل،الشيء الذي يعيق تنفيذ برامج تنموية تلبي الحاجيات الأساسية للساكنة وفق مقاربة التخطيط التشاركي وما ينتج عنه من مساءلة ومراقبة وتقييم، كذلك إشكالية التدبير المفوض التي تحتاج إلى إعادة النظر في مختلف الجوانب المتعلقة به وذلك باعتماد نموذج موحد لدفتر التحملات بالنسبة لكل الجماعات التي تفضل الأخذ بهذا النوع من التدبير.
- الإسراع في إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات المحلية،وتفعيل الحوار الذي توقف بين الوزارة والنقابات منذ مارس 2009، والذي يروم إقرار نظام التعويضات والترقيات الاستثنائية بالإضافة إلى التعويض عن العمل في المناطق النائية والعالم القروي بالإضافة إلى الموظفين الذين يعملون بالمصالح الجبائية، مع إيلاء الاهتمام للجانب الاجتماعي للموارد البشرية العاملة بالجماعات المحلية عن طريق إحداث مؤسسة وطنية تعنى بالشؤون الاجتماعية لهذه الشغيلة وكذا فتح إمكانية الاستفادة من المغادرة

الطوعية لموظفي الجماعات المحلية أسوة بزملائهم في الوظيفة العمومية.

- بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تمت المطالبة بإحداث مرصد وطني للمبادرة هدفه البحث لإعداد برامج مدرة للدخل تساهم في تقليص نسبة الفقر، وتجعل من العنصر البشري فاعلا حقيقيا في المجتمع .
- المطالبة بان تكون الانطلاقة للجهوية الموسعة بشكل تدريجي .
- التفكير في صيغة وحلول لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها قطاع التعمير وذلك من خلال توحيد الإدارة الوصية على قطاع التعمير، وتجميعه في إدارة واحدة إما وزارة الداخلية أووزارة الإسكان والتعمير بالإضافة إلى الإسراع في إخراج مدونة التعمير مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجماعات القروية.
- ضرورة تكثيف عمليات مراقبة البناء العشوائي من خلال الزيادة في الموارد البشرية الضرورية لها واعتماد مبدأ التوازن في العقوبات الزجرية.

وبخصوص ظاهرة الفيضانات التي أصبح المغرب يتعرض لها بشكل فجائي وتنجم عنها خسائر مادية وبشرية تستدعي ضرورة التفكير في الوسائل

اللوجستيكية لمقاومة هذه الظاهرة والحد من الخسائر الناجمة عنها، وكذا توفير الأطر المتخصصة في تدبير الكوارث والأزمات الطبيعية بصفة عامة.

وفيما يتعلق باراضي الجموع تم تثمين ماجاء به المخطط الأخضر لتعبئة جزء من الرصيد العقاري للاستثمار الفلاحية، وبالنسبة لأراضي السلالية المتواجدة في المدارات الحضرية التي يتم تفويتها للمؤسسات العمومية تمت المطالبة بالترخيص لمجالس العمالات والأقاليم لاقتناء هذه الأراضي وتعبئتها لفائدة الاستثمار، وفي هذا الصدد تم التساؤل عن تفعيل التوصيات الصادرة عن مناظرة 2001 الخاصة بالأراضي السلالية.

- مطالبة وزارة الداخلية بالانكباب على حل مشاكل رجال السلطة في الأقاليم الجنوبية، ووقف العمل بمنح الامتيازات التي يستفيذ منها العائدون المنحدرون من الأقاليم الصحراوية المسترجعة، نظرا لما تخلقه من مشاكل وتمايزات بين المواطنين.
- ضرورة مراجعة سياسة الحكومة، بخصوص الدعم الذي يقدم للمواطنين الموجودين بمخيمات الوحدة.
- التساؤل حول ما إذا كانت وزارة الداخلية قد تخلت عن الملف المتعلق باشبال الحسن الثاني، أم أن الأمر يتطلب فقط اتخاذ مايلزم لتسوية وحل المشاكل والوضعيات المرتبطة بهذا الملف.

- التفكير في إصدار دورية جديدة تخص تطبيق المادة 5 من قانون الجمعيات، بهدف توحيد المسطرة على مستوى العمالات والأقاليم. نفس الشيء بالنسبة، للوثائق المطلوبة لحمل رخصة السلاح الظاهر.
- اقتراح تدريس مادة تعنى بقضية الوحدة الترابية للمملكة في المقررات الدراسية المغربية.
- الحث على ضرورة عقد لقاءات على مستوى اللجنة بحضور بعض المدراء المركزيين التابعين لوزارة الداخلية لتدارس قضايا ومواضيع تسرعي باهتمام السادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمين
السيدات و السادة المستشارين المحترمين

تقدم السيد وزير الداخلية، في معرض جوابه، بالشكر لكافة السادة المستشارين، الذين ساهموا في نقاش ميزانية الوزارة، مؤكدا حرصه واهتمامه بكل القضايا والإشكالات التي تم التعبير عنها خلال الاجتماع.

هذا، وقد تناول الجواب، بشكل خاص، قضية أحداث العيون الأخيرة، حيث تمت الإشارة، إلى لجنة تقصي الحقائق المشكلة من قبل مجلس النواب، قصد الوقوف على ماجرى، وتحديد المسؤوليات.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير على أن مطالب الساكنة في العيون كانت ذات طابع اجتماعي، غير أن هناك جهات حرفت هذا الطابع، وتم استغلاله لزرع الفتنة من طرف مهربين وعملاء يخدمون أجندة سياسية خارجية، وبالتالي وقع المخيم في يد الانفصالين وخصوم الوحدة الترابية الموالين للجزائر.

وأشار السيد الوزير، أن تفكيك المخيم تم بكيفية سلمية وحضارية دون سقوط قتلى.

وفي هذا الإطار أشاد السيد الوزير بالموقف الذي عبر عنه مجلس المستشارين، سواء فيما يخص إدانته لأحداث العيون، أو لموقف البرلمان الأوربي، والحزب الشعبي الإسباني.

وهو ما يؤكد من جديد هناك إجماع كل المغاربة وتشبثهم بقضية وحدتهم الترابية، في إطار مبادرة الحكم الذاتي.

وبخصوص تاسيس الجمعيات واشتغالها فالوزارة واعية بالدور الذي تضطلع به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها مستعدة لدعمها وتجاوز كل القصور المرتبط بالشان الجمعوي،مذكرا أن عدد الجمعيات التي تمارس حاليا، غير كاف ولايرقى إلى مستوى ماتطمح إليه بلادنا.

كما أن الوزارة حريصة على أن تتم ممارسة الحريات والحقوق في إطار من المسؤولية واحترام القانون.

وبالنسبة للاستحقاقات المقبلة، فالحكومة عازمة على توفير كل الشروط الضرورية والتقنية لنجاحها، وذلك من خلال إعداد مبكر لكل مراحلها، علما أن المسؤولية في هذا الصدد مشتركة بين الحكومة من جهة والفاعلين السياسيين من جهة أخرى.

وبخصوص المادة الخامسة من قانون الأحزاب، وتداعيات تطبيقها،وكذا تمويل الأحزاب السياسية ، أفاد السيد الوزير بوجوب التفكير في صيغة من شانها أن تساعد الأحزاب لكي تقوم بدورها الدستوري في تأطير المواطنين.

وبالنسبة للظاهرة الإجرامية بالمغرب، تم التاكيد على استخدام الوزارة لوسائل تكنولوجية حديثة، وتأهيل العنصر البشري لتطويقها والحد منها.

ونظرا لأهمية ماراج في الاجتماع، من أفكار واقتراحات، وقضايا ذات العلاقة بالوزارة واهتماماتها،أكد السيد الوزير، على موافاة اللجنة بجواب كتابي مفصل.

كما أبدى استعداده لمناقشة وتدارس المواضيع التي تسترعي باهتمام السادة المستشارين أعضاء اللجنة .

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الوزارة لسنة 2011 خصص لها غلاف مالي مجموعه 20,2 مليار درهما وهو موزع بين ميزانية التسيير بمبلغ 16,4 مليار درهما وميزانية الاستثمار3,8 مليار درهما.

هذا وقد وافقت اللجنة على مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2011 بالنتيجة التالية:

الموافقون :*14*
المعارضون :*7*
الممتنعون :**لا أحد**

مقرر اللجنة
حسان بركاني

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

- - -

عرض وزير الداخلية

أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

بمجلس المستشارين

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم سنة 2011

دجنبر 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يسعدني أن أتقدم اليوم أمام لجنتكم الموقرة، لأبسط الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2010-2011.

وأود أن أستحضر بداية مضامين الخطاب السامي **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، و الذي كان بحق خطابا شاملا و جامعا تناول كل جوانب القضية الوطنية، وفي طليعتها مبادرة الحكم الذاتي التي *(بداية النطق الملكي)*: "حققت تحولا حاسما، حيث تجاوزت مرحلة الإجماع الوطني، والدعم الأممي والدولي، لتصبح محط تجاوب واسع، وشعلة أمل في قلب مخيمات تندوف. كما أحدثت قطيعة مع المقاربات التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتطبيق، وأطلقت مسارا إيجابيا وواقعيا للتفاوض الأممي." *(نهاية النطق الملكي)*.

ولا يسعنا بالمناسبة إلا التنويه بالتعبئة الشاملة والالتفاف المكثف لمختلف شرائح المجتمع المغربي حول مشروع الحكم الذاتي، وبالجهود المبذولة في التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية ومجابهة المحاولات اليائسة لخصوم وحدتنا الترابية خصوصا في المحافل الدولية، وفي المطالبة كذلك بفك الحصار عن المواطنين المغاربة المحاصرين بمخيمات تندوف والكشف عن مصير المختفين.

وكان آخر نموذج لهذه التعبئة المتواصلة المسيرة الشعبية الناجحة التي نظمت يوم 28 نونبر 2010 بالدار البيضاء والتي جسدت بحق الإجماع الحاصل داخل الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والجمعوية والمواطنين حول الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة والتنديد بالحملة الدعائية المغرضة للمس بسيادة المغرب التي تقف وراءها أيادي خفية ليس من مصلحتها أن يتحقق السلم بالمنطقة، والتي كانت بكل تأكيد وراء أحداث الشغب المفتعلة مؤخرا بالعيون.

وتحصينا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في إطار تعزيز وحدتنا الترابية، فإن تنمية أقاليمنا الجنوبية سيستمر حضورها بارزا ضمن المخططات الإنمائية التي تنهجها الدولة سواء في مجال البنيات التحتية والمشاريع الكبرى المهيكلة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، أو السكن والتهيئة الحضرية، فضلا عن إنجاز مشاريع القرب والأنشطة المدرة للدخل والتنمية المندمجة الشاملة بما يوفر العيش الكريم والطمأنينة والاستقرار لرعايا صاحب الجلالة بهذه الأقاليم العزيزة علينا.

وكل هذا في إطار تفعيل وتدعيم محاور الإستراتيجية المندمجة التي أعلنها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والمتمثلة في مواصلة التعبئة الشعبية و دعم جهود الدبلوماسية الرسمية من خلال مبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعوية وإعلامية، والمتمثلة كذلك في الجهوية المتقدمة، وفي إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وفي إعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.

وكما في علمكم، فقد اتخذ **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده** بخصوص هذه الأخيرة قرارين هامين، يتعلق الأول بتحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين. أما القرار الثاني فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حاليا لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنطقة، لمواصلة النهوض بتنميتها، اعتبارا لما لها من مكانة أثيرة لدى **جلالته**.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تميزت السنة الجارية، كما هو في علمكم، بإجراء انتخابات جزئية وتفعيل مسطرة التعويض لملء المقاعد الشاغرة بكل من مجلس المستشارين وبعض الجماعات المحلية والغرف المهنية، مع إجراء عملية المراجعة السنوية للوائح الانتخابية العامة واللوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

وانخراطا في التوجهات الكبرى **لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، فإن الحكومة عاقدة العزم على العمل رفقة الفرقاء السياسيين من أجل إعطاء دفعة جديدة للعمل السياسي تماشيا مع تطلعات **جلالته** الذي ما فتئ يؤكد أن المواطنة يجب أن تتجسد في الغيرة على الوطن، والاعتزاز بالانتماء إليه، والمشاركة الفاعلة في مختلف أوراش التنمية، وطنية كانت أو جهوية أو محلية، والتحلي بقيم الوطنية المرتكزة على كسب رهانات التحديث الديمقراطي والرفع من مستوى التنمية البشرية.

ولهذه الغاية، فإن الحكومة ستسير على نفس النهج الذي سلكته عند إعداد النصوص المرتبطة بالعمل السياسي والانتخابي خلال المراحل السابقة، حيث ستعمل على إشراك الفاعلين السياسيين في إعداد الإطار القانوني والتنظيمي وفق المنهجية الديمقراطية المبنية على الحوار والتشاور، وذلك في إطار الحفاظ على المكتسبات وتعزيز الضمانات التي من شأنها توطيد دعائم تجربتنا الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، ستتميز السنة المقبلة باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بتدبير الملف الانتخابي سواء منها ما يتعلق بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية وضبط مضمون اللوائح الانتخابية العامة أو ما يتعلق بالتحضير لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة وتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين سنة 2012.

وبهدف تحقيق مستوى من النجاح في مجال التدبير المحكم للانتخابات، فإن الوزارة ستعمل على توفير الظروف التنظيمية والتقنية الجيدة لإجراء الموعد الانتخابي المقبل في أحسن الظروف من خلال الإعداد المبكر لمختلف مراحله التمهيدية واتخاذ جميع التدابير الرامية إلى ضمان حسن سير المسلسل الانتخابي.

وفي سياق العمل المستقبلي لهذه الوزارة، وبعد قطع أشواط كبيرة ومتطورة في مسار المؤسسة الحزبية وترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية داخلها، فإن الحكومة على استعداد لدراسة كل المواضيع التي حظيت بنقاش كبير داخل الحقل السياسي الوطني منذ دخول قانون الأحزاب حيز التنفيذ، وذلك قصد إيجاد حلول ملائمة لكل الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة عند تفعيل مضامين هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، بادرت وزارة الداخلية خلال الفترة الماضية إلى وضع مخطط خماسي 2008-2012 يهدف إلى بناء منظومة أمنية متكاملة وفعالة، تنصهر في إطارها بشكل منسجم مجهودات كافة الفاعلين في الميدان الأمني.

وقد مكنت مواصلة تنفيذ هذا المخطط خلال السنة الجارية من تحقيق نتائج هامة، خاصة على مستوى التدخل الاستباقي للأجهزة الأمنية ضد المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن البلاد، وكذا التحكم أيضا في استقرار معدلات نمو الجريمة.

وقد أفضت النتائج الإيجابية المحققة في هذا الشأن إلى تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية والإجرامية من قبل المصالح الأمنية، كان آخرها، كما تعلمون، شبكة دولية لتهريب المخدرات عبر المغرب إلى بلدان أوروبية لها علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وخليتين إرهابيتين تضم تسعة أفراد من بينهم مواطن يحمل جنسية يمنية على صلة وطيدة بتنظيم القاعدة. وقد كانت الخلية الأولى التي تطلق على نفسها اسم "جبهة الجهاد الصحراوية" تخطط للقيام بأعمال إرهابية تحت تأطير عنصر موال لجبهة البوليساريو، أما الخلية الثانية فكانت تنشط في مجال استقطاب وإرسال المتطوعين للجهاد بالعراق.

واعتبارا لهذه التطورات الأخيرة، فإن السلطات العمومية سوف لن تدخر جهدا للمضي قدما في مجابهة التحديات الأمنية في إطار المخطط الوطني لمحاربة الإرهاب، وذلك بمواصلة التعبئة الشاملة ورفع مستوى التأهب واليقظة لإفشال مخططات الإرهابيين ونواياهم الإجرامية في زعزعة أمن واستقرار هذا البلد الأمين.

وأغتنم هذه المناسبة للإشادة بانخراط كل مكونات المجتمع المغربي في محاربة هذه الآفة، و للتنويه بالدور الذي تضطلع به كافة الأجهزة الأمنية بكل تفان ونكران الذات للسهر على الأمن والنظام العامين خدمة للمصلحة العليا لبلادنا في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

وفي مجال **محاربة الهجرة السرية**، واصلت الوزارة تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة الرامية إلى تطوير قدرات كافة المتدخلين في هذا الشأن وتكثيف التنسيق فيما بينهم خاصة على مستوى الوقاية والزجر وحماية الضحايا.

وعلى المستوى العملياتي، تم تشديد المراقبة الأمنية على جميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، ورفع درجة الأمان في الوثائق التعريفية درءا لإمكانية تزويرها أو تزييفها. وللتذكير، فقد تم الشروع، منذ 15 دجنبر 2009 ، في تداول جواز سفر بيومتري مطابق لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني.

وبفضل جهود كافة المتدخلين، تم تقليص عدد المهاجرين الذين يصلون إلى الشواطئ الأوربية بحوالي 91% وتفكيك 2563 شبكة إجرامية تنشط في الاتجار في البشر منذ سنة 2004.

وعلى إثر تطويق جل المنافذ في وجه شبكات الاتجار في البشر من طرف السلطات المغربية، حولت هذه الشبكات مسارها منذ نهاية 2005 إلى بعض دول الجوار. وتبعا لذلك، أصبحت بلادنا تضطلع بدور آخر يتجلى في عمليات إنقاذ المهاجرين السريين عند عبورهم المياه الإقليمية للمغرب. وقد تم إنقاذ، منذ سنة 2006، أكثر من

6400 مهاجرا أجنبيا.

وبخصوص هذه السنة، وإلى حدود شهر نونبر، تم إنقاذ حوالي 601 مهاجرا سريا أجنبيا من أيادي الشبكات الإجرامية وتمت إعادتهم طواعية إلى دولهم الأصلية.

ومنذ سنة 2004، تمت إعادة حوالي 10.532 مهاجرا سريا إلى دولهم الأصلية، في إطار الاحترام التام لحقوق المهاجرين وكرامتهم وبحضور ممثلي الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم، وكذا ممثل المنظمة العالمية للهجرة.

ويرتكز التعاون الدولي والثنائي في مجال محاربة الهجرة السرية على مبدأ المسؤولية الجهوية المشتركة كخيار استراتيجي لحل هذه الإشكالية.

وانسجاما مع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة المخدرات ووفاء بالاتفاقيات والالتزامات الدولية المتعلقة بهذا المجال، فإن الجهود متواصلة، وفق منظور شمولي ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات الأمنية الجديدة وكافة الجوانب المرتبطة بهذه الآفة على المستوى الإقليمي والدولي.

وللإشارة، فإن محاربة المخدرات تندرج ضمن أهم انشغالات وزارة الداخلية بالنظر لارتباطها بباقي أشكال الجريمة، وخاصة منها الجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، واصلت السلطات العمومية خلال السنة الجارية حملاتها ضد انتشار زراعة القنب الهندي بالأقاليم المعنية. وقد تم اتخاذ سلسلة من التدابير والاجراءات أدت إلى إتلاف ما يناهز 9400 هكتارا، كما تم حجز خلال العشر أشهر الأولى من 2010، أكثر من 118طن من مخدر الشيرا و أكثر من 43 كيلوغرام من الكوكايين وما يزيد عن 85.000 وحدة من الحبوب المخدرة.

كما تمت برمجة مشاريع وأنشطة مختلفة في إطار مقاربة تنموية تسعى إلى تشجيع الساكنة على ممارسة أنشطة اقتصادية وزراعية بديلة لا سيما في المناطق ذات المؤهلات الفلاحية والتنموية المهمة. وفي هذا الإطار، تم التوقيع بوزارة الداخلية على اتفاقية متعددة الأطراف حول تنفيذ برنامج تنموي مندمج على مدى سنتين بغلاف مالي يناهز900 مليون درهم. ويهدف هذا البرنامج، الذي يهم 74 جماعة، إلى إنجاز عدد من المشاريع الرامية إلى إدخال زراعات بديلة، وفك العزلة عن الساكنة المحلية عبر إنشاء البنيات التحتية، وتنمية القطاع الغابوي، فضلا عن الحفاظ على البيئة وتشجيع مبادرات التنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

مواصلة للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات وإمكانيات **المديرية العامة للأمن الوطني**، تميزت هذه السنة بتفضل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بإصدار "الظهير الشريف المتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني والنظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني"، وكذلك "الظهير الشريف لتحديد كيفية عمل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني".

إن اعتماد القانون المتعلق بإعادة هيكلة هذه المؤسسة، يشكل في حد ذاته أرضية صلبة للمضي قدما في تحديثها وتحفيز مواردها البشرية.

وموازاة مع ذلك، ومن أجل توسيع التغطية الأمنية على مستوى كافة ربوع المملكة، تم برسم هذه السنة، إعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع ذات الوقع الهيكلي على تفعيل العمل الأمني والارتقاء به إلى ما يقتضيه عمل الأجهزة الأمنية من فعالية ونجاعة في التدخل، ويقظة وقدرة على الاستباق والاستجابة الفورية.

وفي هذا الصدد، قامت المديرية العامة للامن الوطني برسم سنة 2010 ، بإحداث 3 مفوضيات للأمن بكل من تارجيست والرشيدية ومديونة و4 مناطق أمنية بالرباط وعين الشق ومولاي رشيد وبيوكرى و3 دوائر للشرطة بمارتيل والعيون والسمارة، بالإضافة إلى مجموعات أمنية أخرى للتدخل.

علاوة على ذلك، تم إحداث تسع فرق متخصصة كفرق إزالة الألغام وفرق التدخل السريع والفرق المتحركة لمراقبة السير على الطرق ووحدات الحراسة بالكاميرات. كما ينبغي التذكير أيضا أنه من خلال إحداث مجموع هذه الوحدات عرفت الخريطة الأمنية توسعا ملحوظا لتشمل مدنا كانت تخضع في السابق لنفوذ الدرك الملكي.

وتجسيدا لسياسة القرب، وبهدف تعزيز المصالح الأمنية بالعدد الكافي من الموارد البشرية، تم برسم هذه السنة توظيف 5600 عنصرا، من حراس الأمن، وضباط ومفتشي الشرطة وعمداء الأمن، والتقنيين ومهندسي الدولة، والمتصرفين.

وبغية تحفيز العناصر الأمنية على التفاني والإخلاص في العمل، تسعى هذه الوزارة بشكل مستمر إلى النهوض بأوضاعهم المهنية والمادية والاجتماعية، وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

وبخصوص مرفق الوقاية المدنية، وفي إطار المخطط الخماسي 2008- 2012، تم برسم هذه السنة، مواصلة العمل من أجل الرفع من قدرات المديرية العامة للوقاية المدنية لضمان تدبير أمثل لعمليات الإنقاذ والإغاثة، وحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر وباقي الكوارث.

فبهدف تحسين معدل تغطية التراب الوطني بخدمات هذا المرفق الحيوي، تم إحداث 3 وحدات جهوية متنقلة للتدخل والشروع في الدراسات التقنية لبناء 14 مركزا للإغاثة، وذلك وفق معايير وتصاميم موحدة، بالإضافة إلى برمجة تشييد مستودع جهوي بالدار البيضاء، وإتمام تجهيز 20 مستودعا إقليميا لتخزين معدات الإنقاذ والإغاثة.

كما تمت برمجة متابعة أشغال بناء مدرسة الوقاية المدنية، والمقر الجديد للمديرية العامة، والثكنة الجديدة بالعرجات، بالإضافة إلى ترميم الثكنات المتلاشية، ومتابعة بناء وتجهيز المركز الوطني لمحاربة الجراد بآيت ملول. وتم كذلك تحديث الآليات والمعدات الأساسية من وسائل الاتصال اللاسلكي والسمعي البصري، ومعدات معلوماتية، علاوة على عتاد الإغاثة ووسائل النقل والتدخل.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع المنجزة في مجال البنايات وتجهيز وحدات الوقاية المدنية 232,4 مليون درهما ممولة في إطار الميزانية العامة والصندوق الخاص لدعم وإنعاش الوقاية المدنية.

وللرفع من كفاءات وقدرات الموارد البشرية لهيئة الوقاية المدنية، تم توظيف 500 عنصرا، وإعادة انتشار مجموعة من الأطر، علاوة على تعيين 13 قائدا جديدا بالأقاليم المحدثة.

وعلى مستوى التكوين، تم إعداد برنامج عمل والشروع في تنفيذ اتفاقيتين للتعاون: الأولى مع سفارة سويسرا لدعم وتطوير هذه المؤسسة، والثانية مع الهيئة الاستشارية للبحث والإنقاذ فريق أوروبا – إفريقيا في مجال الوقاية

والاستعداد للكوارث.

وفيما يتعلق بالتدخلات الميدانية للوقاية المدنية، فقد بلغت برسم السنة الجارية (إلى نهاية نونبر المنصرم) 202.850 تدخلا مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد وحجم حرائق الغابات خلال فصل الصيف الأخير، حيث بلغت 596 حريقا أدت إلى إتلاف حوالي 3564 هكتارا.

أما عملية مراقبة الشواطئ (من فاتح يونيو إلى نهاية غشت الماضي)، فقد مكنت من إنقاذ وإسعاف 4173 غريقا وانتشال 68 جثة. وقد سجل مجموع عمليات الإنقاذ على مستوى كافة الشواطئ الوطنية زيادة تقدر بـ 25 % مقارنة مع السنة الماضية. وتعزى هذه الزيادة إلى توظيف تقنيات معلوماتية جديدة ساعدت على تسريع عمليات التواصل والتدخل.

وبخصوص المركز الوطني لمكافحة الجراد، فقد قام خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وغشت 2010، باستكشافات واسعة للجراد الصحراوي على مستوى الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية للمملكة، لاسيما المناطق المجاورة للحدود الجزائرية والموريتانية، حيث تم تسجيل مجموعات متفرقة من الجراد المنفرد في طور التجمع، خاصة بوادي درعة ما بين زاكورة شمالا وآسا-الزاك جنوبا، وتمت معالجة 1798 هكتارا في هذه المنطقة، وكذا معالجة 3962 هكتارا من آفة الجراد المحلي النطاط بمناطق مختلفة وذلك ما بين شهري ماي وشتنبر 2010.

وفيما يتعلق بمواجهة آثار الفيضانات التي عرفتها بعض مناطق المملكة برسم موسم 2009 - 2010، تمت تعبئة كافة الإمكانيات اللازمة لإنقاذ وإيواء المتضررين وتقديم الإسعافات لهم. كما تم إحداث لجنة وزارية تحت رئاسة وزارة الداخلية لإعداد تقييم أولي لحصيلة هذه الفيضانات وبلورة برامج استعجالية لفائدة المناطق المتضررة، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه الفيضانات على المواطنين والممتلكات والبنيات التحتية.

وفي هذا الإطار، وعلاوة على ما تم إعداده من برامج عمل من طرف القطاعات الحكومية، خصصت وزارة الداخلية، عن طريق الإنعاش الوطني، مليون يوم عمل لفائدة سكان المناطق المتضررة خاصة بأقاليم القنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم بغلاف مالي يفوق 55 مليون درهما.

ورغم أهمية هذه البرامج، يبقى من الضروري بذل مجهودات إضافية لإنجاز عمليات تنقية وتهيئة مجاري الأودية، وتحصين التجمعات السكنية من الفيضانات. كما يقتضي الأمر كذلك تعبئة موارد مالية إضافية في إطار صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لتمكينه من إعطاء دفعة قوية لعمليات التدخل والوقاية وكذا استباق الكوارث الطبيعية.

واستعدادا للموسم الحالي 2011/2010، تم عقد اجتماع في أكتوبر المنصرم، بحضور كافة القطاعات المعنية، لتدارس التدابير والإجراءات الاستباقية والاحترازية لمواجهة الفيضانات المحتملة.

وفيما يخص **هيئة القوات المساعدة**، فقد انصب عمل مفتشيتي القوات المساعدة لمنطقتي الجنوب والشمال، خلال هذه السنة على مواصلة إنجاز برنامج إعادة هيكلة وحداتها الترابية ووحدات التدخل طبقا للمخطط الخماسي السالف الذكر.

كما استمرت هذه الهيئة في استكمال تجهيز وحداتها بوسائل النقل والعتـــــاد والآليات الحديثة الملائمة، وكذا تنفيذ برنامجها المعلوماتي وتوسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعلاوة على ذلك، فقد تم خلال هذه السنة الشروع في بناء مقر مفتشية القوات المساعدة للجنوب بأكادير، ومرافق مختلفة بكل من ثكنات المخزن المتنقل والقيادة الجهوية للقوات المساعدة طنجة – تطوان، وكذا بمدرسة تكوين أطر القوات المساعدة بابن سليمان، وبمجموعة المخزن المتنقل للتدخل بسيدي علال البحراوي. وقد بلغ الغلاف الإجمالي المخصص لإنجاز هذه المشاريع ما يناهز 400 مليون درهما.

ولتعزيز الموارد البشرية لهيئة القوات المساعدة، تم على مستوى منطقة الجنوب، توظيف ما مجموعه 1388 عنصرا. كما تمت برمجة تكوين ميداني لفائدة 1828 عنصرا من الوحدات التي استفادت من إعادة الهيكلة.

وبرسم ميزانية 2011، فإن المشاريع الخاصة بالتجهيز والتشييد ستحظى بالأولوية، فضلا عن مواصلة تعزيز الموارد البشرية لهذه الهيئة بتوظيف أفراد جدد، وتقوية قدراتها المهنية ببرمجة تكوين ميداني ملائم لفائدة كافة عناصرها.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

عرفت السنوات الأخيرة إصلاحات عميقة في **مجال اللامركزية** ساهمت في إرساء بناء منظومة متكاملة جعلت من الجماعات المحلية فاعلا أساسيا في تعزيز الصرح الديمقراطي والتنموي ببلادنا.

وقد شملت هذه الإصلاحات الجوانب القانونية والتنظيمية وإعداد تصورات واستراتيجيات ترمي إلى الارتقاء بدور الأجهزة المحلية وجعلها رافعة أساسية للنهوض بالتنمية المحلية والجهوية في أبعادها الشاملة.

ومواصلة لتفعيل هذه الإصلاحات، تم برسم هذه السنة إعداد مجموعة من النصوص التطبيقية منها "المرسوم المتعلق بتحديد شروط استفادة موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية من نظام الوضع رهن الإشارة للتفرغ التام لمزاولة مهام رئيس المجلس الجماعي أو مهام رئيس المقاطعة أو مهام رئيس مجلس مجموعة الجماعات". كما تم إعداد "مشروع المرسوم المتعلق بمزاولة الوظائف العليا في الجماعات الحضرية والقروية وهيئاتها".

وموازاة مع ذلك، تم إصدار مجموعة من المناشير والوثائق المرجعية همت مجالات متنوعة كمسطرة إعداد المخطط الجماعي للتنمية، وكيفية إعداد محاضر الدورات، وتنظيم المعارض التجارية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تعميم نموذج للنظام الداخلي للمجلس على الجماعات، وإعداد نموذج لكناش التحملات الخاص بتدبير مرفق وقوف السيارات من طرف شركات التنمية المحلية ببعض الجماعات الحضرية.

كما أن مصالح هذه الوزارة، في إطار تكريس تصور جديد للوصاية، تتخذ عدة مبادرات تهدف إلى تقديم الاستشارة القانونية والفنية، فضلا عن تقديم الدعم المالي والمساهمة في تعزيز قدرات التدبير لدى الإدارة المحلية بالرفع من قدرات مواردها البشرية عبر برامج تكوينية مناسبة وترسيخ مبادئ الشفافية والتقييم في مناهج عمل المجالس المنتخبة، باعتماد أساليب تحديثية لآليات اشتغالها.

وفي هذا الصدد، ما فتئت الوزارة تحث على تفعيل الشراكة والتعاقد بين مختلف الفاعلين لإنجاز المشاريع التنموية في إطار التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، بما في ذلك برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتعزيزا للمكتسبات التي تم تحقيقها في هذا المجال، ومواكبة منها للجهود التي تبذلها المجالس المحلية، فإن هذه الوزارة لا تدخر جهدا في دعم هذه المجالس والعمل على تعبئة الموارد والإمكانيات اللازمة للمساهمة في إعداد وإنجاز

برامج التأهيل الحضري والتجهيزات الأساسية والمرافـــق العمومية المحلية.

فعلى مستوى **تنفيذ برامج التأهيل الحضري** للمدن، تم إلى حدود شهر شتنبر من هذه الســـنة، مواكبـــة **14** جماعة قامت، حسب الحالات، إما بإعداد برامجها والشروع في تنفيذها، أو تحيين أو صياغة برامج جديدة. كما ساهمت هذه الوزارة في تخصيص اعتمادات مالية هامة للقيام بالدراسات التقنية الضرورية لتنفيذ برامج للتأهيل الحضري، وذلك بكل من مدن تيفلت، بني ملال، مكناس، الصويرة وبستة (6) مراكز بعمالة أكادير إداوتنان. كما أن الوزارة بصـــدد دراسة اتفاقيات متعلقة ببرامج تمت المصادقة عليها لفائدة مدن أخرى.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذه العمليات ما يناهز **2,7** مليار درهما ساهمت فيها الوزارة بمبلغ **1,15** مليـــار درهما. وبذلك، أصبح عدد الجماعات التي تتوفر حاليا على برامج للتأهيل الحضري **230** جماعة، بغلاف مالي إجمالي يناهز **45** مليار درهما، تساهم فيه الوزارة بما يفوق **14** مليار درهما.

ولجعل الجماعات المحلية قادرة على الاضطلاع تدريجيا بمسؤولياتها في **مجال التخطيط**، أحدثت الوزارة "عرضا للخدمات" يتمحور حول أربع نقط أساسية:

أولا: صياغة أدوات مواكبة لعملية التخطيط من خلال إعداد دلائل توضيحية؛

ثانيا: تقوية قدرات الجماعات والأقاليم في مجال التخطيط عن طريق تفعيل اتفاقيات الشراكة مـــع وكـــالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبرام اتفاقيات خصوصية مع عدد من الشركاء (المديرية العامة للجماعـــات المحلية واللّجان الإقليمية للتنمية البشرية ووكالة التنمية الاجتماعية) بهدف إحداث صندوق للتنمية المحلية. وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات **20** اتفاقية، وذلك بمبلغ إجمالي يناهز **340** مليون درهما ساهمت ضمنه المديرية العامـــة للجماعـــات المحلية ب **75** مليون درهما.

ثالثا: تعميم النظام المعلوماتي الجماعي ودعم الجماعات من أجل استعماله، إذ وصل، إلى حـــد الآن، عـــدد الجماعات المستفيدة من هذا النظام حوالي **353** جماعة، وعدد العمالات والأقاليم المنخرطة في مسلسل التخطيط **45** عمالة وإقليما بما مجموعه **1163** جماعة.

رابعا: مواكبة عمليات التخطيط في إطار بعض برامج التنمية المحلية المندرجة في إطار التعاون الدولي، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، خاصة بالنسبة للجماعات التي يفوق عدد سكانها **35.000** نسمة.

وفي إطار مواصلة تنفيذ توصيات المنتدى الوطني للتنمية الحضرية المنعقد بشهر دجنبر **2006** بأكادير، قامت الوزارة بإعداد العناصر المرجعية لدراستين تتعلق الأولى بطلب عروض وطني لمشاريع المدن المتوســـطة بهـــدف وضـــع إستراتيجية تنمية حضرية ذات رؤية مستقبلية على المدى البعيد على صعيد كل مدينة. أما الثانية فتتعلق بإعداد دليـــل منهجي لتوجيه الفاعلين المحليين المكلفين بإعداد استراتيجيات تنمية المدن من أجل الاستجابة لطلبات عروض مشـــاريع المدن، وكذا تقديم المقترحات المساعدة في اتخاذ القرار.

وفي إطار التحسيس بأهمية **المخططات الجهوية لإعداد التراب**، تم بالإضافة إلى الدراسات، تخصيص **8** مليون درهما لمساعدة بعض المجالس الجهوية في تمويل مخططاتها.

وموازاة مع ذلك، واصلت الوزارة خلال هذه السنة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى المحافظة على ممتلكات

الجماعات المحلية وتنميتها وعقلنة استغلالها لتحقيق التنمية المحلية وتوفير الوعاء العقاري الكفيل باحتضان مشاريع سكنية واستثمارية وتوفير البنيات التحتية.

كما عملت هذه الوزارة على إعداد مشروع قانون رقم 02.09 يتعلق بالأملاك الجماعية، تشرفت بتقديمه أمام لجنتكم الموقرة، وإصدار القانون رقم 25-10 المتعلق **بتهيئة واستثمار موقع بحيرة مارشيكا** بعد مناقشته والموافقة عليه بالإجماع داخل مجلسكم الموقر بغرفتيه.

وكما في علمكم، فإن هذا المشروع جاء ليعزز المجهودات المبذولة في مجال التنمية المجالية المندمجة وحماية التنوع الإيكولوجي للبحيرة وتثمين مواردها الطبيعية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن مساهمة الجماعات المحلية في المجهود المبذول في مجال **المحافظة على البيئة** مافتئت تأخذ حيزا هاما في البرامج التنموية المحلية سواء في مجال التطهير السائل، والتطهير الصلب والمطارح المراقبة للنفايات، أو في مجال مراقبة جودة الهواء والعناية بالشواطئ والمجالات البيئية والإيكولوجية.

فبخصوص **التطهير السائل**، قامت هذه الوزارة خلال السنة الجارية بإتمام تمويل المشاريع المبرمجة برسم سنة 2009، وكذا إنجاز المشاريع الجديدة التي تمت برمجتها خلال سنة 2010، وذلك تماشيا مع البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، والذي رصد له برسم سنة 2010 غلاف مالي قدره 665 مليون درهم بتمويل من الميزانية العامة والمديرية العامة للجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار، استفادت الجماعات المحلية من غلاف مالي قدره 350 مليون درهما. (بما في ذلك مبلغ 250 مليون درهم تم تمويله عن طريق الضريبة على القيمة المضافة، و100 مليون درهم عن طريق الميزانية العامة).

وبالنسبة للسنة المقبلة، سيتم العمل على ضمان تمويل المشاريع موضوع الشطر الأول من البرنامج الوطني للتطهير السائل وعلى برمجة المشاريع المتعلقة بالشطر الثاني وتمكينها من التمويل.

ولإنجاز ذلك، سيخصص غلاف مالي برسم سنة 2011 قدره 715 مليون درهما، (بما فيه 300 مليون درهما سيتم رصدها عن طريق حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة.

وفيما يتعلق **بقطاع النفايات الصلبة**، فقد واصلت الوزارة تقديم الدعم للجماعات من أجل الاستثمار في مشاريع تروم تحسين تدبير النفايات المترلية، سواء في إطار التدبير المفوض أو التدبير المباشر لمرافق النظافة.

وقد بلغ الغلاف المالي الذي تم رصده لهذا الشأن برسم هذه السنة 211,06 مليون درهم، منه 50,5 مليون درهم لتحسين مستوى النظافة وتوفير المعدات والآليات اللازمة على مستوى 64 جماعة محلية، و 101,3 مليون درهم لمواجهة العجز المترتب عن التدبير المفوض لمصالح النظافة لفائدة 44 جماعة، و 59,26 مليون درهم لاستغلال المطارح المراقبة ومراكز التحويل لفائدة أربعة مطارح وخمسة مراكز لتحويل النفايات.

ولتمكين الجماعات المحلية من تطبيق القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، وكذا تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج الوطني للنفايات المترلية والمماثلة لها، ستعمل الوزارة على متابعة عملية إنجاز التصاميم المديرية

لعمالات وأقاليم المملكة (والتي تم الشروع فيها منذ سنة 2008)، وكذا دعم الجماعات المحلية لتحسين تدبير مطارحها العمومية أو إنجاز مطارح مراقبة جديدة وترميم المطارح العشوائية، فضلا عن مواكبة ودعم الجماعات المحلية التي فوضت أو تعتزم تفويض تدبير مرافق النظافة إلى شركات مختصة في هذا الميدان.

وفيما يتعلق **بنظافة الشواطئ**، فقد تم تقديم مساعدات مالية قدرت بـ 15 مليون درهم لتجهيز 31 شاطئا لـ 22 جماعة ساحلية، كما تم تقديم دعم مالي قدره 13,5 مليون درهم خصص لتشغيل 2050 معلم- سباحة مع تزويدهم بالتجهيزات الضرورية لحراسة المصطافين.

وبفضل المجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية وشركائها، تم منح اللواء الأزرق لـ 20 جماعة ساحلية.

وللإشارة، فإن هذه الوزارة ستواصل دعم الجماعات الساحلية للحفاظ على نظافة شواطئها، وذلك بتقديم دعم مالي، برسم سنة 2011، يناهز 15 مليون درهما لمواصلة تنمية وتأهيل 40 شاطئا، فضلا عن مواصلة دعم برنامج تشغيل معلمي السباحة.

ولدعم برنامج جودة الهواء، شاركت الوزارة خلال هذه السنة في إعداد الوثائق التقنية الخاصة بطلبات العروض لصيانة خمس محطات لقياس جودة الهواء بمدن فاس ومراكش وأكادير وطنجة.

كما ستخصص برسم السنة المقبلة مبلغ 8 ملايين درهما لاقتناء 4 محطات قارة جديدة لقياس جودة الهواء مع الاستمرار في التكوين في هذا المجال.

ومساهمة منها في إعادة ترميم الحدائق العجيبة لبوقنادل بسلا وجنان السبيل بمدينة فاس والمحافظة على نخيل واحة مراكش، رصدت الوزارة مبلغ 6,8 مليون درهم، كما عملت على تتبع إنجاز هذه المشاريع.

و ستواصل الوزارة دعم الجماعات لترميم **الحدائق وتنمية المناطق الخضراء** بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4,3 مليون درهما، وسيشرع في إنجاز برنامج "الحدائق التاريخية" على الصعيد الوطني من أجل إعادة تهيئتها وترميمها بمبلغ إجمالي يقدر بـ 30 مليون درهما.

وموازاة مع ذلك، تم مؤخرا إجراء مباراة لتوظيف تقنيين مختصين في البستنة والإعداد الطبيعي، وذلك لسد العجز الحاصل على مستوى بعض الجماعات المحلية في ما يخص هذا الصنف من المورد البشري.

إن المحافظة على البيئة مازالت تستدعي منا المزيد من الانخراط وتوفير الإمكانيات والموارد الكفيلة بترسيخ أهداف السياسات العمومية في مجال التنمية البيئية التي ما فتئ **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** يوليها اهتماما بالغا، حيث أكد **جلالته** في رسالته السامية إلى المشاركين في الندوة الدولية بطنجة حول التدبير المستدام للساحل، *(بداية النطق الملكي)*: "...إن الميثاق الوطني للبيئة، الذي دعونا لبلورته في نطاق قانون-إطار، بعد إنضاج مساره بمقاربتنا التشاركية، والتشاورية والإدماجية هو بمثابة مشروع مجتمعي أكثر من مسألة بيئية. " *(نهاية النطق الملكي)*.

كما أكد **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على جعل هذا الميثاق *(بداية النطق الملكي)*:"مرجعا عموميا للسياسات العمومية لبلادنا، وهو ما يقتضي من كافة المؤسسات والقوى الحية، الانخراط القوي، والتعبئة الدائمة لتفعيله..." *(نهاية النطق الملكي)*.

ونظرا لما تكتسيه **الوقاية الصحية الجماعية** من أهمية في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمساهمة في توفير شروط ملائمة لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، تم العمل خلال هذه السنة على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة.

وعلى ضوء التجربة النموذجية لهذا البرنامج بعدد من الجماعات، وفي إطار تعميمها التدريجي، تم برسم هذه السنة إبرام اتفاقيتين بين الوزارة والجماعتين الحضريتين لتطوان ومكناس لتأهيل مكاتبهما لحفظ الصحة، وذلك بكلفة إجمالية قدرها **30,5** مليون درهما، منها **15,5** مليون درهما كمساهمة من الوزارة.

وموازاة مع ذلك، ومن أجل تثبيت مكتسبات السنوات الفارطة في مجالي محاربة نواقل الأمراض وداء السعار وتعزيز القدرات التقنية والعملية للجماعات المحلية، خصصت الوزارة غلافا ماليا قدره **11** مليون درهما لمحاربة داء السعار. كما كثفت الوزارة دعمها لتعزيز قدرات وإمكانيات الجماعات المحلية لمحاربة النواقل، حيث تم برسم سنة **2010** رصد غلاف مالي ناهز **30** مليون درهما خصص لاقتناء المبيدات الحشرية والسيارات والمعدات الضرورية.

وقد وجهت الوزارة دورية إلى السادة الولاة والعمال من أجل تفعيل عمل اللجن الإقليمية لمحاربة البعوض. كما تم تنظيم حملة واسعة النطاق لمعالجة المستنقعات باعتبارها مكانا لتوالد وتكاثر هذه الحشرات، وذلك كإجراء استباقي ووقائي ضد انتشار بعض الأمراض الفتاكة المنقولة عبر الحشرات. وقد تم إنجاز **12.800** عملية مكنت من معالجة **36.800** هكتارا على مستوى **600** جماعة ، وذلك بمشاركة **5.554** شخصا.

ومن أجل إنجاز مشاريع مندمجة بقطاعي الماء والبيئة، تم توقيع **16** اتفاقية شراكة - إطار أمام **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بالقصر الملكي بمدينة فاس يوم **14** أبريل **2009**.

وبهدف تفعيل هذه الاتفاقيات-الإطار، تمت بلورة اتفاقيات موضوعاتية في قطاعي الماء والبيئة، وتوحيد بنك للمعطيات حول هذه الاتفاقيات.

وفي إطار البحث عن حل لمشكل الأكياس البلاستيكية، تم التوقيع بمناسبة اليوم العالمي للأرض على اتفاقية شراكة بين وزارتي الداخلية والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة والوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا الصدد، فقد تم، خلال سنتي **2009-2010**، القيام بحملات لجمع الأكياس على مستوى مجموعة من عمالات وأقاليم المملكة. كما تم أيضا إعداد برنامج عمل من طرف وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة يهم جميع عمالات وأقاليم المملكة.

ولإنجاز هذه العملية، تم تخصيص **20** مليون درهما، مما سيمكن من تشغيل يد عاملة مهمة.

وفي إطار مواكبة الجماعات المحلية لتأهيل **المرافق العمومية ذات الصبغة التجارية** (أسواق الجملة للخضر والفواكه والأسماك، الأسواق الأسبوعية، مجازر اللحوم الحمراء، المحطات الطرقية للمسافرين...)، تواصل الوزارة سعيها منفردة أو بشراكة مع قطاعات أخرى بغية النهوض بوضعيتها، ووضع أنماط ناجعة لتسييرها وتنظيمها وتطوير آليات اشتغالها.

وفي هذا الصدد، يتم حاليا إعداد مخطط وطني توجيهي لإعادة هيكلة أسواق الجملة للخضر والفواكه، وكذا

إنجاز دراسة حول تأهيل الأسواق الأسبوعية تجاوزت مرحلة التشخيص.

وفي أفق تحسين ظروف تحضير اللحوم وإيجاد الحلول الناجعة لإصلاح وترميم وتجهيز مجازر اللحوم الحمراء، تعمل الوزارة، في إطار لجنة مشتركة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري، على إعداد برنامج لتأهيل المجازر، وذلك من أجل تمكين هذه المرافق من الاضطلاع بالدور الحيوي المنوط بها، والمتمثل أساسا في ضمان سلامة وصحة المواطنين.

وفيما يخص قطاع **التنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري**، تتم مواصلة تنفيذ التدابير والتوجهات التي نصت عليها الإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية وذلك بوضع الآليات الخاصة بالتنظيم والتخطيط والتمويل ودعم الاستثمار قصد تأهيل القطاع والرفع من فعاليته حتى يستجيب لحاجيات المواطنين.

وفي هذا الإطار، فقد تمت مواصلة الدعم المالي لتحفيز الجماعات المحلية لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية والنقل العمومي من خلال رصد مبلغ مالي يقدر بـ 100 مليون درهم.

كما تم في إطار **صندوق دعم النقل الحضري بالحافلات**، رصد مبلغ 40 مليون درهما لتغطية التكاليف المرتبطة بالنقل المدرسي والجامعي برسم السنة الدراسية 2009-2010. وقد خصص هذا المبلغ أساسا للاستثمار.

وقد تم تحقيق عدة منجزات في هذا المجال، نذكر منها انطلاق الاستغلال بواسطة نمط التدبير المفوض بكل من حواضر الرباط وسلا وتمارة وأكادير. كما أن أشغال إنجاز مشروع ترمواي الرباط وسلا قد أشرفت على نهايتها. وتمهيدا للشروع في استغلاله في الأمد القريب، فقد دخلت الآليات المتحركة وأنظمة الاستغلال مراحلها التجريبية.

كما عرفت أشغال مشروع ترمواي الدار البيضاء تقدما ملحوظا من حيث إنجاز الدراسات وتحويل الشبكات، وقد أعطى **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كما في علمكم، انطلاق أشغال الأرضية في 19 أكتوبر المنصرم.

واعتبارا للأهمية التي يحظى بها قطاع **النقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة**، فقد تم خلال سنة 2010 تفعيل الإجراءات التنظيمية المرتبطة بالدعم المخصص لتجديد حظيرة سيارات الأجرة، وقد انطلق عمليا هذا المسلسل على مستوى ولاية الدار البيضاء ليعمم بعد ذلك على باقي مدن المملكة.

وبخصوص إنجاز **البرنامج الوطني للطرق القروية**، خصصت الوزارة دعما ماليا للجماعات المحلية غير القادرة على تحمل تكلفة إنجاز مشاريعها الطرقية. وقد بلغ هذا الدعم إلى نهاية شهر شتنبر من هذه السنة ما يناهز 68 مليون درهما لفائدة 24 إقليما. وبذلك بلغ إجمالي الدعم الملتزم به من طرف هذه الوزارة في إطار هذا البرنامج 435 مليون درهما، (تم تحويل 314 مليون درهما لفائدة الجماعات المحلية المستفيدة). كما ساهمت الوزارة في تمويل 20 مشروعا طرقيا خارج هذا البرنامج، وذلك بمبلغ 231 مليون درهما.

وبهدف تعميم **الماء الشروب بالوسط القروي** تم خلال هذه السنة تخصيص مبلغ 250 مليون درهم من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة 111 جماعة قروية لتعبئة حصتها في تمويل الاستثمارات الإجمالية المبرمجة والتي تقدر بحوالي 2 مليار درهم تساهم فيها الجماعات القروية بمبلغ قدره 423 مليون درهم.

ولتفعيل التعاون بين الجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، تمت المصادقة على ما يناهز 30 اتفاقية لإنجاز مشاريع تزويد الوسط القروي بالماء الشروب.

وفي إطار **برنامج الكهربة القروية**، تم خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2010 كهربة 785 قرية (27.264 مسكنا)، مما مكن من رفع نسبة الكهربة بالعالم القروي إلى 96,8%. ومن المتوقع كهربة 500 قرية أخرى إلى نهاية 2010، مما سيمكن من رفع نسبة الكهربة إلى 97%.

ومن أجل تمكين الجماعات غير القادرة على تسديد ديونها اتجاه المكتب الوطني للكهرباء، تم تخصيص مبلغ 120 مليون درهما لفائدتها برسم هذه السنة.

وإجمالا، فقد بلغ الدعم المالي المقدم من طرف هذه الوزارة في مجال الكهربة القروية، منذ بداية هذا البرنامج إلى حدود شهر شتنبر2010، ما قدره 1,378 مليار درهما.

ومساهمة منها في تأهيل الملاعب الرياضية، عملت الوزارة خلال هذه السنة على تمويل أشغال التهيئة الخارجية لمراكز التدريب الخاصة بكرة القدم بكل من مدن تطوان، خريبكة، والخميسات، وذلك بغلاف مالي بلغ 3,85 مليون درهما.

كما عملت الوزارة على تحويل مبلغ 28 مليون درهما لفائدة الصندوق الوطني لتنمية الرياضة كشطر أخير من مساهمتها في إنجاز برنامج تأهيل ألعاب القوى، والتي حددت في 129 مليون درهما من مجموع 400 مليون درهما المخصصة للبرنامج ككل.

وفيما يتعلق **ببرنامج تأهيل وعصرنة مؤسسة الحالة المدنية**، تم برسم هذه السنة، التخزين بالحاسوب، لجميع الرسوم المضمنة بالسجلات المودعة بمكاتب الحالة المدنية التابعة لجهة الدار البيضاء الكبرى، والبالغ عددها 4,5 مليون رسما.

كما تم الإعلان مؤخرا عن الصفقة التي تهم تخزين الرسوم المتعلقة بباقي مكاتب الحالة المدنية على الصعيد الوطني، والتي سيتم الشروع في إنجازها قبل نهاية هذه السنة.

وموازاة مع ذلك، سيشرع في عملية تكوين موظفي الحالة المدنية على كيفية استعمال أدوات وأجهزة المعلوميات وتدبير جميع الأعمال المتعلقة بهذا المرفق.

وفي إطار تحسين المنظومات المتعلقة بتدبير الشأن المحلي، تمت مراجعة **القانون المنظم للجبايات المحلية**، استهدفت بالأساس إدخال إصلاحات هامة تمحورت حول تبسيط وتحديث النظام الجبائي للرفع من مردودية الجبايات المحلية. وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات منذ سنة 2008.

وكما كان متوقعا، فقد عرفت بعض الجماعات تدني لمستوى مواردها الجبائية خلال السنتين الأولى والثانية من دخول المنظومة الجديدة للجبايات حيز التطبيق. غير أن هذه الجماعات في مجملها بدأت تسجل تحسنا وتطورا إيجابيا لمواردها الجبائية منذ هذه السنة. كما أن التدابير المصاحبة للإصلاح الجبائي المتمثلة في ملاءمة هيكلة الإدارة المحلية الجبائية واعتماد المعلوميات وكذا تكوين الأطر، من شأنها الرفع من قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها الجبائية وبالتالي تحسين وضعيتها المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة عملت في المرحلة الأولى لهذا الإصلاح على مواكبة الجماعات التي تأثرت سلبا من هذا الإصلاح وذلك بتقديم الدعم المالي الضروري لموازنة ميزانيتها.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد شكلت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** رافعة حقيقية للعمل التنموي لاعتمادها قيم المشاركة والتواصل واستنادها على منهجية التقييم والتتبع ومبادئ الحكامة الترابية.

وفي هذا الصدد أبرز **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في خطابه السامي الذي ألقاه في قمة أهداف الألفية للتنمية بنيويورك في شهر شتنبر الماضي أهمية هذا الورش الملكي الكبير حيث قال **جلالته** *(بداية النطق الملكي)*: "...قمنا منذ سنة **2005**، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد اعتمدنا في بلورتها مقاربة تشاورية وإدماجية، تقوم على المشاركة الديمقراطية، وحكامة القرب، وعلى تبني الفاعلين المعنيين لمشاريعها الهادفة للتصدي للعجز الاجتماعي، بخلق أنشطة مدرة للدخل، ولفرص الشغل. وبفضل هذه المبادرة المقدامة، وما يواكبها من إصلاحات عميقة، ومخططات قطاعية، وأوراش هيكلية، قطع المغرب أشواطا متقدمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وتحسين ظروف العيش بالعالمين الحضري والقروي..." *(نهاية النطق الملكي)*.

وللإشارة، فإن هذه المبادرة قد مكنت منذ انطلاقها من استهداف أكثر من خمسة ملايين مستفيدا مباشرا، وإنجاز ما يزيد عن **22** ألف مشروع بغلاف مالي إجمالي قدره **13** مليار درهم.

إن ترسيخ قيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجسدت بفضل الاعتماد على استراتيجيتين هامتين: تتعلق الأولى بالتكوين وتقوية القدرات، والثانية بتواصل القرب، حيث استفاد فاعلو المبادرة من منتخبين وممثلي النسيج الجمعوي وأعضاء أجهزة الحكامة من مخططات التكوين الخاصة بما يزيد عن أكثر من **206** ألف يوم تكوين.

كما مكنت برامج المبادرة من تحقيق مكتسبات هامة تكمن أساسا في ما يلي:

- تشكيل جميع أجهزة الحكامة على المستوى الترابي من لجان محلية وإقليمية وجهوية للتنمية البشرية، وكذا فرق تنشيط الجماعات والأحياء، وقد تمت تعبئة **8.076** عضوا طبقا لمقتضيات دلائل المساطر الخاصة ببرامج محاربة الفقر في الوسط القروي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وكذا برنامج محاربة الهشاشة؛
- إنجاز التشخيص التشاركي والمصادقة على **667** مبادرة محلية للتنمية البشرية على مستوى الجماعات القروية والأحياء الحضرية المستهدفة؛
- تحيين المخططات الجهوية لمحاربة الهشاشة؛
- وضع استراتيجية التكوين وتقوية القدرات وإعداد المخططات الإقليمية للتكوين وتنظيم مجموعة من الدورات التكوينية واللقاءات الإعلامية والتحسيسية؛
- وضع استراتيجية للتواصل المؤسساتي وتواصل القرب وإعداد المخططات الإقليمية لتواصل القرب؛
- جمع وتبادل الخبرات وتثمين التجارب الناجحة الجيدة من خلال المناظرات واللقاءات والندوات الوطنية والجهوية والمحلية، مما ساهم في خلق حركية حقيقية على مستوى انخراط وتعبئة الفاعلين وتملكهم لمبادئ وقيم المبادرة.

وتتويجا لهذه الجهود، احتضنت بلادنا، في شهر نونبر المنصرم بمدينة أكادير، منتدى حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحضور صفوة من الفاعلين والخبراء الوطنيين والدوليين الذين ثمنوا قيمة ودور هذه المبادرة في رفع التحديات الكبرى، التي تواجه بلدنا في الميدان الاجتماعي، كما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في هذا المنتدى (*بداية النطق الملكي*) :"إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حرصنا على أن نضفي عليها روح المواطنة المغربية المسؤولة، سواء في مقوماتها، أو في تصورها الأصيل، لتعد تجسيدا للنموذج التنموي المغربي المتميز، ودليلا قاطعا على قدرة بلادنا على الإبداع، والعمل على تدارك العجز الاجتماعي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وتقديم المساعدة للأشخاص في وضعية صعبة. واعتبارا لما تقوم عليه هذه المبادرة من منظور خلاق، ومقاربة تشاركية غير مسبوقة، فقد مكنت من تسريع وتيرة التحولات الاجتماعية، داخل المجالات المستهدفة، وتمكين السكان من أسباب العيش الحر الكريم، وإشاعة الثقة في المستقبل." (*نهاية النطق الملكي*).

وتعزيزا لهذه المكتسبات، وفي أفق انطلاق الشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ما بين **2011 – 2015**، فإننا مطالبون بمضاعفة الجهود لاتخاذ التدابير الناجعة لتسريع وتيرة إعداد وإنجاز المشاريع، فضلا عن ضمان التقائيتها مع باقي السياسات العمومية والبرامج الإنمائية للقطاعات الحكومية والجماعات المحلية بما ينسجم وروح وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كما رسمها لها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

وبخصوص **مساهمة الإنعاش الوطني** في خلق مناصب الشغل، فقد تم رصد غلاف مالي قدره **1,4** مليار درهما خصص لإنجاز مشاريع وأوراش لتشغيل اليد العاملة خاصة بالعالم القروي و بالمدارات شبه الحضرية. وقد مكنت هذه الاعتمادات من خلق ما يزيد عن **18,3** مليون يوم عمل، كما سمحت بتعبئة مشاريع تنموية محلية كفتح المسالك، وبناء الآبار والسواقي والتشجير وتدعيم التمدرس وإنجاز مشاريع ذات بعد اجتماعي وبيئي بالمناطق التي تعاني من العزلة والهشاشة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تحظى الأراضي التابعة **للجماعات السلالية** باهتمام هذه الوزارة بالنظر لمساهمة هذا الرصيد العقاري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

فعلاوة على المجهود الذي تبذله الوزارة في مجال التصفية القانونية لهذا الرصيد، فإنها تعمل كذلك على تعبئته من أجل تلبية حاجيات الاستثمار ومواكبة مختلف المخططات التنموية القطاعية، مع الحرص التام على الحفاظ على مصالح الجماعات السلالية وذوي الحقوق.

فبخصوص التصفية القانونية، تم خلال الثمانية أشهر الأولى من هذه السنة، تحديد **7** عقارات جماعية تمتد على ما يزيد عن **52** ألف هكتار، والمصادقة على ثلاث تحديدات إدارية تهم ما يناهز **55** ألف هكتار، وكذا إيداع **100** مطلب لدى مختلف المحافظات العقارية تشمل أكثر من **15** ألف هكتار.

وفي هذا الصدد، تجب الإشارة إلى أن هذه الوزارة قد أبرمت مؤخرا اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية تهدف إلى تحفيظ مليوني هكتار من الأراضي الجماعية خلال سنتين كمرحلة أولى. وستمكن هذه الاتفاقية كذلك من دعم الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل المصادقة على أكبر عدد من

التحديدات الإدارية.

ومن جهة أخرى، تم إيلاء عناية خاصة لمساندة ودعم الجماعات السلالية فيما يخص النزاعات التي تكون فيها طرفا معنيا، حيث تم منح 210 إذن بالترافع، وتتبع 130 قضية معروضة على أنظار المحاكم الإدارية وذلك بتنسيق تام مع الوكالة القضائية للمملكة. كما تم في نفس السياق، إحالة 328 قضية على المحامين في إطار اتفاقيات الدعم القضائي للجماعات السلالية المبرمة مع 28 محاميا بمختلف الهيئات بجهات المملكة.

وبهدف تعبئة هذا الرصيد العقاري لإنجاز المشاريع المهيكلة، فقد بلغ عدد العقود المنجزة خلال الأشهر الثمانية من هذه السنة، 190 عقدا، 26 منها تتعلق بالتفويتات العقارية همت ما يزيد عن 1300 هكتارا، منها العقار الذي تم تفويته بعمالة القنيطرة لإنجاز أول منطقة صناعية مندمجة ببلادنا، والتي أعطى انطلاقة أشغالها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره** في شهر أبريل المنصرم.

أما عقود الكراء، فقد بلغ عددها 164 عقدا همت مساحة تناهز 5000 هكتارا، وجهت بالأساس إلى دعم مخطط المغرب الأخضر وتنمية زراعة النخيل بالواحات وخاصة بإقليم الرشيدية.

ومن أجل ترسيخ المقاربة التنموية لفائدة الجماعات السلالية في إطار تشاركي مع باقي المتدخلين المعنيين بالتنمية البشرية سواء على مستوى تعزيز البنية التحتية أو فك العزلة وخلق فرص الشغل، فقد بلغ عدد المشاريع المصادق عليها 36 مشروعا لفائدة 32 جماعة، وذلك بغلاف مالي يفوق 28 مليون درهما. وقد همت هذه المشاريع مجالات متعددة كالتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء، والبنايات المختلفة، والطرق القروية، وكذا المشاريع المدرة للدخل.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توزيع 158 مليون درهما على 11448 ذي حق تابعين لـ 34 جماعة سلالية موزعين على 11 عمالة وإقليما. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على الأهمية القصوى التي توليها الوزارة لموضوع استفادة المرأة السلالية من هذه التوزيعات، وعلى عزمها القوي للدفع بالجماعات السلالية إلى مراجعة موقفها تدريجيا وتمكين المرأة من نصيبها إسوة بأخيها الرجل.

وفي هذا الإطار، وجهت الوزارة مؤخرا دورية إلى السادة الولاة والعمال تحثهم فيها على وجوب إدراج العنصر النسوي في لوائح ذوي الحقوق للاستفادة من التوزيعات المادية والعينية الناتجة عن العمليات العقارية التي تعرفها بعض الأراضي الجماعية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى دعم التدبير اللامتمركز للاستثمار، تحظى المراكز الجهوية للاستثمار بعناية خاصة من طرف هذه الوزارة عبر تقوية قدراتها التدبيرية وتأهيل مواردها البشرية، بما يمكنها من مواكبة واستقطاب المشاريع الاستثمارية والمساهمة في إذكاء تنافسية المجالات الترابية وخلق دينامية سوسيو-اقتصادية بها.

وفي هذا الإطار، تم تعزيز التغطية الترابية لهذه المراكز وذلك بخلق مركز للاستثمار بالناظور اعتبارا لأهمية المشاريع التنموية المهيكلة والمشاريع الاستثمارية التي يعرفها هذا الإقليم.

في نفس السياق، تم توجيه دورية إلى السادة الولاة ترمي إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بمعالجة الملفات الاستثمارية والحث على الإسراع في دراستها والبت فيها.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة قد كلفت مكتب دراسات مختص للقيام بإنجاز دراسة حول التموقع الاستراتيجي للمراكز الجهوية للاستثمار وتقوية الآليات المرتبطة بتتبع المشاريع الاستثمارية لفائدة المستثمرين.

وضمانا **لتموين عادي ومنتظم للأسواق المحلية** بجميع المنتوجات والمواد الأساسية، تباشر مصالح الوزارة نشاط اللجن المحلية للمراقبة عبر كافة عمالات وأقاليم المملكة لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، ولحثها على مواصلة سعيها من أجل استباق كل الصعوبات المحتملة التي قد ينجم عنها نقص أو خصاص في التموين، وكذا حماية القدرة الشرائية للمواطنين ومراقبة الجودة ومسالك التوزيع وزجر الغش.

وهكذا، فقد تم خلال العشرة أشهر الأولى من هذه السنة، ضبط 4373 مخالفة مرتبطة في أغلبها بعدم إشهار الأثمان بنسبة 75% من مجموع المخالفات المضبوطة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية بخصوص **التفعيل المتواصل للمفهوم الجديد للسلطة**، فإن هذه الوزارة ستمضي قدما في إرساء آليات الحكامة الترابية وفقا لروح وفلسفة المفهوم الملكي، وذلك بترسيخ مبادئ اللاتمركز الإداري، ومواصلة إصلاح الهياكل الإدارية، وتحديث آليات اشتغالها لجعل إدارة القرب في مستوى انشغالات المواطنين وقادرة على الاستجابة الفورية لمتطلبات التنمية بما يقتضيه ذلك من فعالية ونجاعة.

ففي إطار مواصلة تفعيل الإستراتيجية التحديثية لهذه الوزارة، سيستمر تركيز العمل على تسخير التكنولوجيات الحديثة وإقامة التجهيزات اللوجستيكية الضرورية لعمل مصالح كل من الإدارة المركزية والترابية، فضلا عن تكريس الجهود لتحسين أساليب عمل هذه المصالح وتحسين أدائها.

كما سيتم التركيز على الاستثمار في الرأسمال البشري والتكوين، باعتباره حجر الزاوية لترجمة أهداف هذه الإستراتيجية على أرض الواقع.

وموازاة مع ذلك، فإن التفعيل المتواصل للمخطط الاستراتيجي لتأهيل **المفتشية العامة للإدارة الترابية**، سيمكن من تعزيز المواكبة الميدانية لعمل الإدارة الترابية والجماعات المحلية، ومدها بالتوصيات القمينة بتحسين أدائها، وتجاوز الإختلالات التي تسفر عنها عمليات التفتيش والإفتحاص والمراقبة، ومن تم المساهمة بشكل تدريجي في الرقي بعمل المصالح الإدارية الترابية والجماعية إلى مستويات التدبير الناجع والحكامة الجيدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المفتشية العامة للإدارة الترابية، وإلى حدود 15 أكتوبر 2010، قامت ب 228 مهمة افتحاص وتفتيش، منها 100 مهمة افتحاص شملت برامج التأهيل الحضري لمدينتي تازة ووزان، وكذا تدقيق الحساب

الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لـــ 70 عمالة وإقليم برسم سنة 2009 وذلك في إطار لجن مشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية.

كما تم الشروع أيضا في تنفيذ 22 مهمة لتدقيق وافتحاص الصفقات التي يفوق مبلغها 5 ملايين درهم المتعلقة بالصفقات المبرمة من طرف الجماعات المحلية (جماعات، عمالات وأقاليم وجهات) مع إنجاز دليل خاص بذلك. بالإضافة إلى القيام بافتحاص وتقييم ملاءمة ومشروعية مساطر تسليم جواز السفر البيومتري ورخص حمل السلاح بثلاثة أقاليم هي تطوان، شفشاون والناظور. وفضلا عن ذلك، تم الشروع في تنفيذ برنامج افتحاص أربع مندوبيات للإنعاش الوطني، وذلك بكل من القنيطرة والخميسات وسطات وأسفي وكذا القيام بمهمتي تقصي بشأن مسطرة تسليم جوازات السفر بإقليمي الناظور وتطوان.

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية لمهام الافتحاص والتدقيق، فإن المفتشية العامة للإدارة الترابية تعتزم برسم سنة 2011 القيام بـــ 83 مهمة افتحاص للحسابات الخصوصية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بما يغطي مجموع عمالات وأقاليم المملكة، وإنجاز 10 مهام لافتحاص المشاريع الموجودة في وضعية صعبة، والقيام بـــ 14 مهمة إضافية لافتحاص مساطر تسليم جواز السفر البيومتري ورخص حمل السلاح، ومواصلة برنامج افتحاص تسيير مندوبيات الإنعاش الوطني، وكذا القيام بـــ 13 مهمة افتحاص لبرامج التأهيل الحضري.

وتجدر الإشارة إلى أن مهام الافتحاص والتدقيق تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من نجاعة الرقابة الداخلية ودراسة مساطر التنظيم والتسيير بغرض دعم وإمداد المسؤولين الترابيين بتوصيات موضوعية وعملية وواقعية، تهدف إلى تحسين أدائهم العملي، والرفع من نجاعة قراراتهم.

وفيما يتعلق بمهام التفتيش، فقد بلغ عدد المهمات المنجزة خلال نفس الفترة من سنة 2010 ما مجموعه 128 مهمة تفتيش شملت بالخصوص ميادين تسليم السلط (22 مهمة)، ومراقبة تدبير الجماعات المحلية (37 مهمة)، والتحري (32 مهمة) والتعمير(37 مهمة).

وفي مجال التعمير والبناء على الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن المقاربة الجديدة التي تبنتها وزارة الداخلية، والتي تم الشروع في تنفيذها، تهدف إلى تسريع وتيرة إنجاز برامج إعادة إيواء قاطني الأحياء الصفيحية من خلال إحداث لجنة مركزية عهد إليها تقييم برنامج القضاء على السكن الصفيحي من خلال عقد اجتماعات مع الجهات المتدخلة من أجل تشخيص ودراسة المشاكل التي تعترض إنجاز هذه البرامج واقتراح الحلول العملية بشأنها.

ولقد أعطت هذه المقاربة الجديدة نتائج ملموسة على الصعيد الوطني، إذ مكن اعتماد هذه المقاربة على مستوى ولاية الدار البيضاء الكبرى من القضاء نهائيا على بعض الأحياء الصفيحية، ومن إحراز تقدم كبير في عملية إيواء قاطني بعض الأحياء الصفيحية الأخرى.

أما بالنسبة للبناء العشوائي، فإن هذه المقاربة تتوخى الحد من هذه الظاهرة التي تعرفها بعض المدن المغربية. وفي هذا الإطار قامت وزارة الداخلية بإصدار دورية بتاريخ 31 مارس 2010 حول تحديد مناطق البناء غير القانوني بواسطة الصور الفضائية، وذلك بإبرام اتفاقيات من طرف السادة الولاة والعمال مع المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي لرصد مناطق انتشار هذا النوع من البناء وتطويق مختلف حالاته.

وتأسيسا على ذلك قامت المفتشية العامة للإدارة الترابية بإجراء مجموعة من مهمات التحري، شملت عدة ولايات تم الاعتماد فيها على الصور الفضائية المذكورة. وقد مكنت هذه المهمات من تحديد البنايات التي تم تشييدها وكذا التغييرات التي عرفها المجال العمراني خلال الفترة الزمنية التي همتها التحريات. وقد كان لهذه المهمات بالغ الأثر على الساكنة والجهات المعنية التي أصبحت تشعر بأنها مراقبة بطريقة علمية وتقنية، بحيث لم يعد هناك مجال للتستر أو غض الطرف عن المخالفين.

وفي إطار مواصلة المجهودات المبذولة للحد من انتشار ظاهرة البناء العشوائي، تم إصدار دورية وزارية تحت عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2010 حول موضوع الحد من انتشار البناء غير القانوني.

ومن بين التدابير العملية التي جاءت بها هذه الدورية والتي تم تفعيلها على أرض الواقع، إحداث فرق المراقبة على مستوى بعض العمالات والأقاليم التي تعرف نموا ملحوظا لهذه الظاهرة، تابعة مباشرة للجنة التتبع المركزية على مستوى وزارة الداخلية.

وقد بدأت هذه الفرق عملها، حيث تقوم بشكل يومي بضبط مخالفات التعمير وتزويد اللجنة المركزية بكل المعطيات المتعلقة بها ليتم بعد ذلك اتخاذ كافة التدابير اللازمة بشأنها.

وفي ميدان تحصين مسطرة منح الاستثناءات في مجال التعمير، تم اتخاذ جملة من التدابير والآليات من أجل تشجيع وإنعاش الاستثمارات ذات الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنظور، تقرر إعادة النظر في طريقة منح هذه الاستثناءات، وذلك بإصدار دورية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية تحت عدد 10098/31 بتاريخ 06 يوليو 2010 بخصوص شروط استفادة المشاريع الاستثمارية من استثناءات في مجال التعمير.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن مهمات التفتيش التي تم إجراؤها برسم سنة 2010، إلى غاية 15 أكتوبر، أسفرت عن اتخاذ 64 إجراء يتوزع، حسب طبيعة المخالفة المرتكبة ودرجة خطورتها، بين العقوبات التأديبية والإجراءات التقويمية، وكذا الإحالة على الجهات القضائية المختصة.

وهكذا فقد بلغت الإجراءات المتخذة برسم السنة الجارية (إلى حدود فاتح شتنبر2010) 64 إجراءا، مصنفة كما يلي:

- عزل ثلاثة (3) رؤساء للمجالس الجماعية
- عزل نائبين (2) لرئيس المجلس الجماعي
- عزل عضوين (2) للمجلس الجماعي
- إصدار (34) أمرا بالتسوية
- توجيه ستة (6) طلبات إجراء بحث قضائي
- إحالة ثلاثة (3) تقارير التفتيش على المجالس الجهوية للحسابات
- اتخاذ (14) إجراء تأديبيا في حق رجال السلطة والموظفين

وبالإضافة إلى مهام الافتحاص والتفتيش، تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية في إطار مهام الدراسة الموكولة إليها بتتبع المخطط الخماسي لإعادة تنظيم وتدعيم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية وبمواكبة برنامج جبر الضرر الجماعي،

إضافة إلى إبداء الرأي حول مجموعة من الخطط الوطنية ومشاريع النصوص القانونية، وكذا القيام بدراسات وأبحاث ذات الصلة بعمل هذه المفتشية العامة.

كما تضطلع أيضا، بدور المخاطب الرئيسي لوزارة الداخلية مع مؤسسة ديوان المظالم. وفي هذا الإطار، تعمل هذه المفتشية العامة على ضبط العلاقة مع هذه المؤسسة والتواصل معها، سواء على مستوى المصالح المركزية لوزارة الداخلية أو على مستوى العمالات والأقاليم والجماعات المحلية وباقي المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة الداخلية، وذلك في إطار مقتضيات الظهير الشريف رقم 01-01-298 الصادر في 23 رمضان 1422 (09 دجنبر 2001) المتعلق بإحداث مؤسسة ديوان المظالم وكذا نظامها الداخلي. حيث تمت معالجة ما مجموعه 4819 شكاية و 196 تظلما إلى غاية 15 أكتوبر 2010.

وينبغي التذكير بأن القيام بمهام التفتيش والافتحاص لا يتسم بطابع ارتجالي أو مناسباتي، بل يتم وفقا لبرنامج سنوي مسطر مسبقا على أساس معطيات موضوعية (تقارير السلطات الإدارية، تقارير المجالس الجهوية للحسابات، مقالات صحفية وشكايات وتظلمات مواطنين أو مستشارين جماعيين أو برلمانيين أو جمعيات المجتمع المدني وغيرها) أو في إطار مهام استثنائية يقررها السيد وزير الداخلية كلما دعت الضرورة لذلك.

وللإشارة فإن إعداد لجان التفتيش لتقاريرها يتم وفق المعايير المعمول بها في هذا الميدان. كما يراعى في المسطرة المتبعة مع المخالفين، الاحترام التام لحق الدفاع باعتباره من الحقوق الكونية، ذلك أنه في إطار ما يصطلح عليه بالمسطرة التواجهية، تتم إحالة النتائج المتوصل إليها، عقب الانتهاء من إعداد التقارير، على المعنيين بالأمر حتى يتسنى لهم إبداء ملاحظاتهم وتقديم تعليلاتهم بخصوص مختلف التجاوزات والمخالفات المنسوبة إليهم، والتي تم ضبطها من طرف لجان المراقبة.

بغرض ضمان تتبع شامل لمختلف الجماعات القروية والحضرية للمملكة، فإن رهان المفتشية العامة للإدارة الترابية يتمثل في برمجة مهمتين تفتيشيتين على الأقل لكل جماعة من جماعات المملكة خلال نفس الولاية الانتدابية، مما يتطلب من هذه المفتشية العامة مضاعفة مجهوداتها وتوفير الموارد البشرية والإمكانات اللازمة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن تقارير لجان التفتيش تتم دراستها بكل دقة وعناية من أجل تحديد طبيعة التدابير الواجب اتخاذها، والتي لا تقتصر فقط على الإجراءات ذات الطبيعة التأديبية في الحالات التي تتطلب ذلك، بل تشمل كذلك إجراءات ذات طبيعة تقويمية تتمثل في استصدار أوامر بالتسوية، من أجل معالجة الاختلالات التي لا ترقى إلى مستوى الأخطاء الجسيمة.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أذكر بأن عمل المفتشية العامة للإدارة الترابية يندرج في إطار سياسة تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، تماشيا مع برنامج العمل الحكومي للفترة 2010-2012.

كما ينبغي التأكيد على أن تدخل المفتشية العامة للإدارة الترابية يتوخى منه، أولا وقبل كل شيء، مساعدة الجماعات المحلية ومصاحبتها من أجل تجاوز الصعوبات المرتبطة بتسيير الشأن المحلي، وذلك من خلال تقديم الخبرة والمشورة في الميادين الإدارية والقانونية والتقنية لفائدة الجماعات المحلية وهيآتها، فضلا عن اتخاذ العقوبات التأديبية الملائمة كلما دعت الضرورة لذلك.

وموازاة لجهود التحديث والمراقبة والتخليق، تجدر الإشارة إلى أنه برسم السنة المالية 2010، وفي إطار المخطط الخماسي 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، تم إنجاز عدة مشاريع هيكلية تتعلق ببناء وتجهيز وعصرنة مقرات العمالات والأقاليم، ومراكز القيادة، والمساكن الإدارية، بالإضافة إلى توسيع البنايات المتواجدة وتهيئتها وتجهيزها بمختلف المعدات، وذلك باعتماد دراسات حول الكلفة والمردودية وكذلك باعتبار مبدأ تعزيز التوازن المجالي للبنيات التحتية.

وفي هذا الصدد تمت مواصلة تفويض اعتمادات الاستثمار والتسيير لمختلف العمالات والأقاليم من أجل الاستجابة لحاجيات الإدارة الترابية المعبر عنها. كما تعمل هذه الوزارة على مواصلة تنظيم العمالات والأقاليم والباشويات والمراكز الجهوية للاستثمار، وتعزيز اللاتركيز الإداري.

وعلى إثر إحداث 13 إقليما جديدا بالمملكة، تم الإعلان عن مجموعة من طلبات العروض تهم بالأساس الدراسات التقنية ومراقبة وتتبع أشغال بناء مقرات هذه الأقاليم وبعض المرافق الإدارية التابعة لها.

كما تم تتبع ملفات الترشيح لتولي مناصب المسؤولية بهذه الأقاليم بعد أن تم تعزيز مواردها البشرية بـ 359 إطارا وتقنيا.

ولمواصلة تنفيذ **برنامج تحديث البنية التحتية المعلوماتية والإتصالاتية** لمجموع العمالات والأقاليم، والذي عرف تسريعا في وتيرة الإنجاز، تم إحداث البنية التحتية للتكنولوجيا في 6 عمالات وأقاليم، والشروع في إنجازها على مستوى 12 عمالة وإقليما، وكذا برمجة إنجازها في 9 عمالات وأقاليم من المملكة وذلك قبل نهاية السنة الجارية.

ومن جهة أخرى، عملت الوزارة خلال هذه السنة على تطوير الأنظمة المندمجة للتدبير وإغناء التطبيقات المعلوماتية التي اعتمدتها في ما يخص تسيير الموارد البشرية، والميزانية، والمحاسبة، والنفقات، والممتلكات، والمراسلات الإدارية.

وللإشارة، فقد أحدثت الوزارة "بوابة الموارد البشرية" لتمكين موظفي الوزارة من ولوج النظام المندمج لتسيير الموارد البشرية، سيتم فتحها في نهاية السنة الجارية.

وبخصوص التكوين، فقد تم خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة، إنجاز 744 عملية تكوين استهدفت حوالي 16.812 منتخبا وموظفا، وذلك على مستوى مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة لمواكبة الجماعات في مجال التكوين وتطوير الكفاءات.

وموازاة مع ذلك، تم إنجاز مجموعة من البرامج التكوينية لأطر الوزارة وإبرام اتفاقيات شراكة مع مجموعة من المؤسسات التعليمية والمدارس العليا الوطنية والأجنبية.

وفي إطار المساعي الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع فئات موظفيها، تسعى الوزارة جاهدة إلى تحيين وتوسيع الخدمات الاجتماعية من خلال إبرام عدة اتفاقيات تهم جميع الميادين الاجتماعية والصحية والترفيهية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يبلغ **الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية** لوزارة الداخلية برسم 2011، ما مجموعه 20,2 مليار درهما، بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

أولا: ميزانية التسيير بمبلغ يناهز **16,4** مليار درهما، ويشمل هذا الغلاف اعتمادات الموظفين بمبلغ **13,3** مليار درهما واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ **3,1** مليار درهما.

ثانيا: ميزانية الاستثمار بمبلغ يناهز **3,8** مليار درهما بما في ذلك اعتمادات الأداء (**2,9** مليار درهما) واعتمادات الالتزام (**900** مليون درهما).

أما الاعتمادات المرصودة **للحسابات الخصوصية**، فقد بلغت ما يناهز **23,6** مليار درهما بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي (**4** ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (**200** مليون درهم)؛
- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (**20,09** مليار درهما)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (**200** مليون درهما)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (**667** مليون درهما)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (**566** مليون درهما)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (**30** مليون درهما)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر (**380** مليون درهما كاعتمادات الأداء و**400** مليون درهما كاعتمادات الالتزام)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (**400** مليون درهما)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (**300** مليون درهما كاعتمادات الأداء و**370** مليون درهما كاعتمادات الالتزام)؛
- صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها (**80** مليون درهما).

وفيما يتعلق **بمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة**، فقد تم تخصيص **63** مليون درهما للمراكز الجهوية للاستثمار و**185** مليون درهم لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية.

وأخيرا فقد بلغت حصة وزارة الداخلية من المناصب المحدثة برسم السنة المقبلة **6.000** منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم **2011**.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز في ظل القيادة الرشيدة لمولانا **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.